جمهورية مصر العربية
محكمة النقض
المكتب الفنى

الأحكام الصادرة
من الهيئة العامة للمواد الجنائية
و
الهيئة العامة للمواد المدنية و التجارية
و الأحوال الشخصية
فـى الفترة
من أول يونيه عام ٢٠١١ لغاية آخر ديسمبر عام ٢٠١٥

إعــداد

القضاة بالمكتب الفنى
وليد أحمد صالح (رئيس المجموعة المدنية)
حلمي محمد النجدى
محمد يوسف عبد الله (رئيس مجموعة جنائية)
هاني عبد المنعم عمر
هيثم مصطفى أمين

محكمة النقض

المكتب الفني

مقدمة

استكمالاً لجهود المكتب الفني لمحكمة النقض نحو فهرسة أحكام الهيئتين العامتين للمواد الجنائية والمواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية مجتمعتين والهيئة العامة للمواد الجنائية والهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية، والتي سبق للمكتب الفني إصدار المجلد الأول منها عن الفترة منذ إنشاء محكمة النقض وحتى ١٨ من مايو عام ١٩٩٩، والإصدار الثاني عن الفترة من ١٩ مايو عام ١٩٩٩ وحتى آخر مايو عام ٢٠١١، فقد رؤي تكملتهما بالإصدار الحالي الذي يخص فهرسة الأحكام الصادرة عن الهيئة العامة للمواد الجنائية والهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية خلال الفترة التالية من أول يونيه عام ٢٠١١ وحتى آخر ديسمبر عام ٢٠١٥ وبيان مواضع المنشور منها في مجموعات المكتب الفني.

والله ولي التوفيق،،،

القاهرة في الأول من يناير ٢٠١٦م

نائب رئيس المكتب الفني	رئيس المكتب الفني
القاضي/ طارق سيد عبد الباقي	القاضي/ عبد الله عصر
نائب رئيس محكمة النقض	نائب رئيس محكمة النقض

فهرس عام

الموضوع	الصفحة
أولاً : الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد الجنائية	٤
ثانياً : الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية	١٣

أولاً : الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد الجنائية

م	الرقم	تاريخ الحكم	الموضوع	سنة النشر	الصفحة
١	الطلب رقم ٤ لسنة ٢٠٠٩ طلبات عرض هيئة عامة	٢٠١٢/٣/١٩	القضاء البات بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة . يحوز قوة الشيء المقضي في نفس الواقعة ويمنع من محاكمة المتهم مرة أخرى عن الفعل ذاته . وجوب إعمال المحاكم مقتضى هذه الحجية من تلقاء نفسها . علة وأثر ذلك ؟	٥٥ مكتب فني	٥
٢	الطلب رقم واحد لسنة ٢٠١٠ طلبات عرض هيئة عامة	٢٠١٢/٣/١٩	(١) ميعاد تقديم النائب العام طلب إلى رئيس محكمة النقض لعرض الحكم الصادر من محكمة جنايات القاهرة المنعقدة في غرفة مشورة على الهيئة العامة للمواد الجنائية بمحكمة النقض . ستون يوماً . امتداد الميعاد إلى اليوم التالي لنهايته إذا صادف يوم عطلة رسمية . أثره : قبول الطلب شكلاً . أساس ذلك ؟ مفاد نص المادة ٣٦ مكرراً بند ٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض المعدلة بالقانونين ٧٤ ، ١٥٣ لسنة ٢٠٠٧ ؟	٥٥ مكتب فني	٨

م	الرقم	تاريخ الحكم	الموضوع	سنة النشر	الصفحة
			(٢) عدم تقيد المحكمة بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم . حقها في تعديله متى رأت أن ترد الواقعة إلى الوصف القانوني السليم . اقتصار التعديل على استبعاد أقوال وأفعال الإهانة الموجهة لهيئة المحكمة بغرفة المداولة وقصرها في الإدانة على ما تم منها بالجلسة العلنية . لا يقتضي تنبيه الدفاع ولا يشكل عدولاً عن المبادئ القانونية المستقرة في قضاء محكمة النقض . علة ذلك ؟ (٣) الارتباط الذي تتأثر به المسئولية عن الجريمة الصغرى طبقاً للمادة ٢/٣٢ عقوبات ينظر إليه عند الحكم في الجريمة الكبرى بالعقوبة . دون البراءة . علة ذلك ؟ لا محل لإعمال الارتباط عند القضاء بالبراءة في إحدى التهم . ولو كانت جناية . التزام الحكم المعروض هذا النظر . يتفق والمبادئ القانونية المستقرة في قضاء محكمة النقض . أثره : وجوب إقرار الحكم المعروض والقضاء بعدم قبول الطلب . أساس ذلك ؟		

م	الرقم	تاريخ الحكم	الموضوع	سنة النشر	الصفحة
٣	الطلب رقم ٢ لسنة ٢٠١٠ طلبات عرض هيئة عامة	٢٠١٢/٣/١٩	(١) مفاد نص المادة ٣٦ مكرراً بند ٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض المعدل بالقانونين ٧٤ ، ١٥٣ لسنة ٢٠٠٧ ؟ (٢) عدم تقدم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية للتنفيذ قبل يوم الجلسة المحددة لنظر طعنه . أثره : سقوط الطعن . قضاء محكمة جنايات القاهرة المنعقدة في غرفة مشورة بقبول طعن المحكوم عليه شكلاً ونقض الحكم المطعون فيه . مخالفة لمبدأ من المبادئ المستقرة في قضاء محكمة النقض . وجوب إلغاء الهيئة العامة للمواد الجنائية الحكم المعروض والقضاء مجدداً بسقوط الطعن . أساس ذلك ؟	٥٥ مكتب فني	١٧
٤	الطلب رقم ٣ لسنة ٢٠١٠ طلبات عرض هيئة عامة	٢٠١٠/٣/١٩	(١) تأييد الحكم الاستئنافي لأسباب الحكم المستأنف . عدم التزامه بيان تلك الأسباب اكتفاءً بالإحالة إليها . علة ذلك ؟ (٢) تضمن ملف الطعن حكمين صادرين من الدائرة الاستئنافية بذات التاريخ . اعتناق أحدهما أسباب حكم محكمة أول درجة وتأييده	٥٥ مكتب فني	٢٢

م	الرقم	تاريخ الحكم	الموضوع	سنة النشر	الصفحة
			لأسبابه بعد إيراد وصف الاتهام في ديباجته . عدم التفات محكمة الجنايات منعقدة في غرفة المشورة إلى الحكم الآخر والقضاء برفض الطعن . صحيح . علة وأثر ذلك ؟		
٥	الطلب رقم ٤ لسنة ٢٠١٠ طلبات عرض هيئة عامة	٢٠١٢/٣/١٩	(١) محكمة النقض تفصل في الطعن على ما يتفق وحقيقة العيب الذي شاب الحكم . متى اتسع له وجه الطعن . (٢) الحكم الغيابي الاستئنافي . قابل للمعارضة فيه . قضاء محكمة جنايات القاهرة المنعقدة في غرفة مشورة بقبول الطعن عليه بالنقض شكلاً ورفضه موضوعاً . مخالفة لمبدأ قانوني من المبادئ المستقرة التي قررتها محكمة النقض . أثره : إلغاء الهيئة العامة للمواد الجنائية الحكم المعروض والفصل في الطعن من جديد . أساس ذلك ؟ (٣) وجوب حضور المتهم بنفسه في الجنح المعاقب عليها بالحبس الذي يوجب القانون تنفيذه فور صدور الحكم به . حضور وكيل عنه . أثره : اعتبار الحكم غيابياً قابلاً للمعارضة فيه . ولو وصفته المحكمة	٥٥ مكتب فني	٢٧

م	الرقم	تاريخ الحكم	الموضوع	سنة النشر	الصفحة
			بأنه حضوري . بدء ميعاد المعارضة فيه من تاريخ إعلان المتهم . علة وأساس ذلك ؟ (٤) الطعن بالنقض . غير جائز إلا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجنح . المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . عدم قبول الطعن بالنقض في الحكم . مادام الطعن فيه بالمعارضة جائزاً . المادة ٣٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . إعلان الحكم الغيابي للمتهم . يبدأ به سريان الميعاد للطعن فيه بالمعارضة . عدم إعلانه حتى التقرير بالطعن وإيداع الأسباب . أثره : الطعن عليه بطريق النقض غير جائز .		
٦	الطلب رقم ٥ لسنة ٢٠١٠ طلبات عرض هيئة عامة	٢٠١٢/٣/١٩	مفاد نص المادة ٣٦ مكرراً بند ٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض المعدلة بالقانونين ٧٤ ، ١٥٣ لسنة ٢٠٠٧ ؟ أحكام محكمة النقض ومحاكم جنايات القاهرة المنعقدة في غرفة مشورة . نهائية . لا يجوز الطعن	٥٥ مكتب فني	٣٣

م	الرقم	تاريخ الحكم	الموضوع	سنة النشر	الصفحة
			عليها بأي طريق من طرق الطعن . إلا إذا توافرت حالة من حالات إعادة النظر المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية أو إذا قام لدى أحد أعضاء الدائرة مصدرة الحكم سبب من أسباب عدم الصلاحية . أساس ذلك ؟ كون الأسباب التي أسس عليها النائب العام طلب عرض الحكم المعروض على الهيئة العامة للمواد الجنائية لا تشكل مخالفة للمبادئ القانونية المستقرة في قضاء محكمة النقض . أثره : وجوب إقرار الحكم المعروض والقضاء بعدم قبول الطلب . علة وأساس ذلك ؟		
٧	الطلب رقم واحد لسنة ٢٠١١ طلبات عرض هيئة عامة	٢٠١٢/٣/١٩	مفاد نص المادة ٣٦ مكرراً بند ٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض المعدلة بالقانونين ٧٤ ، ١٥٣ لسنة ٢٠٠٧ ؟ محكمة النقض . خاتمة المطاف في مراحل التقاضي . أحكامها باتة ولا سبيل إلى الطعن فيها . حد وعلة ذلك ؟ استناد النائب العام في طلب عرض الحكم المطروح على الهيئة العامة	٥٥ مكتب فني	٣٨

م	الرقم	تاريخ الحكم	الموضوع	سنة النشر	الصفحة
			للمواد الجنائية إلى عدم تمحيص محكمة جنايات القاهرة المنعقدة في غرفة مشورة أوراق الدعوى بما يكفي لتكوين عقيدتها لما تضمنته مدوناته من أن الحكم الاستئنافي المستوفى بياناته أيد الحكم الابتدائي لأسبابه رغم أن الأول قضى بالإدانة وقد ألغاه الثاني وقضى بالبراءة . لا يعد مخالفة للمبادئ المستقرة في أحكام محكمة النقض . استناد طلب النائب العام لأسباب تتعلق بالحكم المطعون فيه بالنقض أمام محكمة الجنايات المنعقدة في غرفة مشورة لإعادة طرحه مرة أخرى أمام الهيئة العامة لمحكمة النقض . غير جائز . علة ذلك ؟		
٨	الطعن رقم ٧٦٠٧ لسنة ٨١ القضائية	٢٠١٢/٥/٢٨	الطعن في الأحكام . حق شخصي للمحكوم عليه يباشره بنفسه ولو كان طفلاً لم يتجاوز الثامنة عشرة أو قاصراً لم يبلغ الحادية والعشرين . المادة ٣٩ من القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث المعدل . لا تقيد سلطة الولي الطبيعي أو تحرمه من حق التقرير بالطعن نيابة عن قاصره ولو تجاوز سن الطفل . مؤدى ذلك ؟	٥٥ مكتب فني	٤٤

م	الرقم	تاريخ الحكم	الموضوع	سنة النشر	الصفحة
٩	الطعن رقم ١٤٢٠٣ لسنة ٧٤ القضائية	٢٠١٢/١٢/١٩	(١) الأحكام الجنائية لا تنفذ إلا بصيرورتها نهائية . استثناء حالات النفاذ المعجل الواردة في المادة ٤٦٣ إجراءات جنائية . الحكم النهائي في تطبيق المادة ٤٦٠ إجراءات . ماهيته ؟ الحكم القابل للمعارضة أو الذي رفعت عنه معارضة لم يفصل فيها بعد . لا يكون قابلاً للتنفيذ . عدم جواز تنفيذ الحكم الغيابي . حد وأساس ذلك ؟ ضرورة قابلية الحكم الجنائي للتنفيذ حتى يصح القبض على المتهم بموجبه . عدول الهيئة العامة للمواد الجنائية عما تعارض مع ذلك من أحكام . (٢) فصل الهيئة بتشكيلها في موضوع الطعن بعد فصلها في مسألة العدول . غير لازم . أساس وأثر ذلك ؟	٥٦ مكتب فني	٥
١٠	الطعن رقم ٦٦٧٧ لسنة ٨٠ القضائية	٢٠١٣/٣/٢٣	(١) حماية المناعة الأدبية التي يصون بها الرجل أو المرأة عرضه من أية ملامسة مخلة بالحياء . هي قصد الشارع في باب العقاب على جريمة هتك العرض . شرط ذلك ؟	٥٧ مكتب فني	٥

م	الرقم	تاريخ الحكم	الموضوع	سنة النشر	الصفحة
			ركن القوة في جريمة هتك العرض . تحققه : بكافة صور انعدام الرضاء لدى المجني عليه . تمامه : بكل وسيلة قسرية تقع على الشخص بقصد تعطيل قوة المقاومة أو إعدامها عنده . سواء كان بوسائل مادية تقع مباشرة على الجسم أو بوسائل غير مادية كمفاجأة المجني عليه أو التحيل أو أن يدخل في روعه قدرته على علاجه . انعدام الرضا الصحيح هو القاسم المشترك بين الوسائل المشار إليها . اندراج عاهة العقل فيها . مبادئ محكمة النقض التي استقرت على أن القوة في جريمة هتك العرض تتسع لكل صورها مادامت قد وصلت إلى إعدام إرادة المجني عليه . تقرها الهيئة وترفض بالأغلبية المقررة في القانون العدول عنها . (٢) فصل الهيئة بتشكيلها في موضوع الطعن بعد فصلها في مسألة العدول . غير لازم . أساس ذلك وأثره ؟		

ثانياً : الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية

م	رقم الطعن	تاريخ الحكم	الموضوع	سنة النشر	الصفحة
١	٢٤٣١ لسنة ٨٠ ق "هيئه عامة"	٢٠١٢/٥/٢٨	إسقاط المضرور من حوادث السيارات في التأمين الإجباري من مخاطرها لحقه في التعويض قبل المسئول عن الحقوق المدنية أو إبراءه لذمته ، لا يترتب عليه بالضرورة إبراء ذمة شركة التأمين المؤمن لديها ، من دين التعويض المستحق له .	٥٥	٧
٢	٨٩٣ لسنة ٧١ ق "هيئه عامة"	٢٠١٣/١/٢٧	إخطار أصحاب حق الملكية والحقوق العينية الأخرى للمحافظة الواقع في دائرتها الأراضي الموات المطلوب تملكها بالتعمير والمؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحاري طبقاً للمادة ١/٧٦ من ق ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها لا يعدو أن يكون مجرد إجراء تنظيمي لا يترتب على تخلفه فقد أصحاب الشأن للملكية التي اكتسبوها بحكم القانون	٥٦	٧

م	رقم الطعن	تاريخ الحكم	الموضوع	سنة النشر	الصفحة
			ولا يسلبهم حقهم في اللجوء إلى القضاء لتقرير تلك الملكية لهم عند توافر شرائطها .		
٣	٤٧٢٤ لسنة ٧٤ ق "هيئه عامة"	٢٠١٤/٥/٣١	نفي الحكم الجنائي علاقة السببية بين الفعل والنتيجة لقيام السبب الأجنبي ينتفي به قرينة الخطأ المفترض في جانب حارس الأشياء المنصوص عليها بالمادة ١٧٨ مدني فيمتنع على القاضي المدني إعمالها بعد نفيها ، أما إذا أسس الحكم الجنائي قضاءه بالبراءة على نفي الخطأ عن المتهم ووقف عند هذا الحد دون أن يُثبت ويُصرح بأن الحادث وقع نتيجة السبب الأجنبي ، فإن المحكمة الجنائية لم تفصل في الأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية بما لا يمنع المحاكم المدنية من بحث تلك المسئولية المفترضة والقضاء بالتعويض حال ثبوتها .	٥٨	٧
٤	٢٠٥٠ لسنة ٧٤ ق "هيئه عامة"	٢٠١٤/٦/٢٤	المنازعة في تقدير الضريبة على المبيعات وتحصيلها تعد منازعة إدارية بحسب طبيعتها تندرج ضمن الاختصاص المحدد لمحاكم مجلس الدولة وتنحسر عنها ولاية المحاكم العادية .	٥٨	١٣

م	رقم الطعن	تاريخ الحكم	الموضوع	سنة النشر	الصفحة
٥	١٠٦٩٢ لسنة ٨١ ق "هيئه عامة"	٢٠١٤/١١/٣٠	دعوى المطالبة بالمقابل النقدي لرصيد الإجازات فيما يجاوز الحد الأقصى الذي يقرره القانون أو اللائحة والتي لم يستنفدها العامل لسبب يرجع إلى رب العمل أو ظروف العمل هي دعوى مقدرة القيمة متى كان الطلب من الممكن تقديره وفقاً للمادة ٣٧ من قانون المرافعات ولو كان الطلب فيها غير معلوم المقدار متى أمكن تحديد أو تعيين ذلك المقدار من واقع الدعوى ومستنداتها .	٥٨	٢١
٦	٨٧ لسنة ٧٢ ق "هيئه عامة"	٢٠١٤/١٢/١٤	شرط إعفاء الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية من الرسوم القضائية أن يكون الطعن متعلق بمنازعة من المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام قوانين التأمين الاجتماعي ، فإن الهيئة تكون ملزمة بإيداع الكفالة المقررة في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٥٤ من قانون المرافعات عند تقديم صحيفة الطعن بالنقض أو في خلال الأجل المقرر له إذا كانت المنازعة تدور حول مدى ثبوت علاقة العمل دون المطالبة بأية حقوق تأمينية .	٥٨	٢٩